

Distr.: General
2 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكيه (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (تابع)

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2 -0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

- البند ١٣١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (تابع)
- البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (تابع)
- (أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (تابع)
- البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (تابع)
- البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (تابع)
- البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)
- (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (تابع)
- (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)
- البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع)
- البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة (A/59/68 و Add.1 و A/59/736)

الوحدة نفسها، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المتطوعين في عمليات حفظ السلام.

٣ - السيد دي راد (المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة): قدم تعليقات الأمين العام (A/59/68/Add.1)، فقال، إن تلك التعليقات تركز على إشراك المتطوعين في عمليات حفظ السلام، وعلى ملاحظات اللجنة الاستشارية.

٤ - واسترسل قائلاً إن التعاون بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام تعاون جيد، وينمو على مر الأعوام. وأضاف أن مذكرة التفاهم الشاملة الموقعة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيابة عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة) تعتبر معلماً في تلك العلاقة. فقد أصبح المتطوعون يشاركون في المراحل الأولى من عمليات حفظ السلام، ويكملون عمل الموظفين الآخرين التابعين للأمم المتحدة بالعمل كمراقبي انتخابات مثلاً وموظفين في مجال حقوق الإنسان.

٥ - وواصل حديثه قائلاً إن مذكرة التفاهم عاجلت المسائل التي أثارها وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية، من قبيل مقاييس إشراك المتطوعين في عمليات حفظ السلام وامتيازاتهم وحصاناتهم، التي هي مماثلة لامتيازات وحصانات الموظفين الآخرين. وأضاف أن المشاكل نادرة ويمكن حلها بكفالة أن تنص اختصاصات المتطوعين على هيكل إداري متين وتحدد مجالات المساءلة. وأشار إلى أن إحدى الصعوبات المتبقية تتمثل في إصدار جوازات مرور الأمم المتحدة للمتطوعين. وسيساعد التغلب عليها المتطوعين مساعدة كبيرة في أعمالهم، خاصة فيما يتعلق بالسفر، بما في ذلك السفر في حالات الطوارئ.

٦ - ومضى قائلاً إنه اقترح إجراء دورة منتظمة من الاستعراضات لأنشطة البرنامج. واختتم كلامه قائلاً إن

١ - السيد غوريتا (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قدم في اجتماع معقود عن طريق الفيديو من جنيف تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة (A/59/68)، فقال إن الوحدة أجرت تقييماً للهيكل الإداري والتنظيمي للبرنامج ومناهجه بغية تقديم توصيات تتعلق بإدخال تحسينات من أجل كفالة استخدام الموارد على أكفأ صورة. وأضاف أن البرنامج، على العموم، يعتبر برنامجاً حيوياً وقادراً على الاستجابة بسرعة للطلبات المتغيرة والمتزايدة. وأردف قائلاً إن البرنامج ملتزم أيضاً بالتحسين المستمر. وأوضح أن توصيات الوحدة تتراوح ما بين زيادة عدد المتطوعين من البلدان النامية الممثلة تمثيلاً ناقصاً واستعراض شروط الخدمة والبحث عن تعريف واضح لامتيازات المتطوعين وحصاناتهم. وأشار إلى أن البعض يرى أن فكرة التطوع قد تقوضها التطلعات إلى تحقيق الربح المالي أو أن المتطوعين يمثلون "عمالة رخيصة" بديلة لموظفي الأمم المتحدة.

٢ - ومضى قائلاً إن الوحدة توصي بأن يركز البرنامج على عدد أقل من الأنشطة ذات الأولوية، وأن يستخدم الميزنة القائمة على النتائج، وأن يجد سبلاً لتقييم نتائج أنشطته وعرضها، وأن يقيم دورة منتظمة للرقابة. وأشار إلى أن مديري البرنامج والأمين العام رحبوا بالنتائج، وأن اللجنة الاستشارية قدمت توصيات تتوافق مع التوصيات التي قدمتها

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (تابع) (A/58/740)،
و (A/59/736)
سياسة التدريب ونظام التقييم (تابع) (A/58/753)،
و (A/59/736)

التوظيف (تابع) (A/57/787، و A/58/764، و A/58/765)،
و (A/59/736، و A/59/763)

إصلاح إجراءات تحديد المبالغ التي تسدد إلى الدول الأعضاء
مقابل المعدات المملوكة للوحدات (تابع) (A/C.5/58/37)،
و (A/59/292، و A/59/708، و A/59/736)

التوظيف في البعثات الميدانية، بما في ذلك استخدام تعيينات
المجموعتين ٣٠٠ و ١٠٠ (تابع) (A/59/736 و A/59/762)
تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

المحققون الإقليميون (تابع) (A/59/546)

المراجعة الشاملة لإدارة الأمن الميداني (تابع)
(A/59/702)

بدل الإقامة المقرر للبعثات (تابع) (A/59/698)
و (Add.1)

التقرير العام للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن
تقرير مجلس مراجعي الحسابات وعن الجوانب الإدارية
والمعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
(تابع) (A/59/736)

استعراض الهيكل الإداري لجميع عمليات حفظ السلام
(تابع) (A/59/794)

إمكانية إدماج حسابات مختلف عمليات حفظ السلام
(تابع) (A/59/795)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يدير برنامج متطوعي
الأمم المتحدة، ولذلك فإن هذا الأخير يخضع لنفس الترتيبات
الإدارية وترتيبات الرقابة، التي تتضمن التزاما بتقديم تقرير
عن الأنشطة كل عامين.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات
المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)
(A/59/5 (Vol.II) و A/59/704، و Corr.1، و A/59/736)

٧ - السيد كاباتوان (رئيس اللجنة المعنية بعمليات
مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم
المتحدة): قال إنه يشجعه استخدام الجمعية العامة لتقارير
مجلس مراجعة الحسابات كمصدر للمعلومات واعترف بأن
من الممكن تحسين شكل هذه التقارير وفحواها. وأضاف أنه
فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، سيحاول المجلس إقامة
توازن بين عمليات مراجعة الحسابات المالية والإدارية
كما اقترحت ذلك اللجنة الاستشارية. وأشار إلى أن تحديد
الأولويات في تنفيذ التوصيات يظل بشكل أساسي في
يد الإدارة.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية
والمعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ
السلام (تابع)

حساب دعم عمليات حفظ السلام (تابع) (A/58/767)،
و (A/59/714 و Add.1، و A/59/730، و A/59/784)

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي (تابع)
(A/59/681، و A/59/691، و A/59/701، و A/59/703)،
و (A/59/736 و Add.2)

إدارة عمليات الشراء والعقود لعمليات حفظ السلام (تابع)
(A/58/761 و A/59/688 و A/59/722)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (تابع)

(A/59/626، و A/59/654، و A/59/736/Add.3)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم

المتحدة في سيراليون (تابع) (A/59/635، و Corr.1

و A/59/636/Add.9، و A/59/758، و Corr.1 و A/59/759)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية (تابع) (A/59/619،

و A/59/629، و A/59/736/Add.5)

٨ - السيد فان دين بوش (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد

الأوروبي، والبلدين المنضمين إليه، بلغاريا ورومانيا، والبلد

المرشح للانضمام إليه تركيا، والبلدان المشمولة بعملية تثبيت

الاستقرار والانتساب ألبانيا، وصربيا والجبل الأسود،

وكذلك باسم آيسلندا، فقال إن عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام تواجه تحديات عديدة تتراوح ما بين زيادة

عدد البعثات وحجمها ومدى تشعبها والادعاءات الضارة

بالاستغلال والاعتداء الجنسين الموجهة ضد حفظة السلام

والموظفين الميدانيين. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت ميزانية

حفظ السلام بمقدار ٥ بلايين دولار سنويا وتشكل عبئا

ثقيلا على كافة الدول الأعضاء.

٩ - وأعرب عن سرور الاتحاد الأوروبي لاستخدام

الأمانة العامة للميزنة القائمة على النتائج، وتوفيرها لمؤشرات

إنجاز أكثر تركيزا وتحديدا، وإقامتها لصللة أوضح بين الموارد

والإنجازات المتوقعة والنواتج. وأشار إلى أنه ينبغي أن تنظر

الأمانة العامة في مواءمة ميزانيات عمليات حفظ السلام

بصورة أوثق مع أهدافها الرامية إلى تحسين التقدم وتيسير

عملية الرصد.

١٠ - وأعرب عن شعور الاتحاد العميق بنجبية الأمل لأن من

غير المحتمل أن يقدم التقرير عن استعراض الهيكل الإداري

لجميع عمليات حفظ السلام الذي طلبت الجمعية العامة في

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة

في البوسنة والهرسك (تابع) (A/59/736/Add.8)

و A/59/751)

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة

لحفظ السلام في قبرص (تابع) (A/59/620،

و A/59/656/Add.1، و A/59/736/Add.6)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة

في إثيوبيا وإريتريا (تابع) (A/59/616، و A/59/636،

و Corr.1 و A/59/736/Add.10)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم

المتحدة في جورجيا (تابع) (A/59/622، و A/59/634،

و A/59/736/Add.7)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة

عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (تابع)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق

والكويت (تابع) (A/59/614 و A/59/736/Add.14)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو (تابع) (A/59/623، و Corr.1

و A/59/633، و A/59/736/Add.1)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم

المتحدة في ليبيريا (تابع) (A/59/624، و A/59/630،

و A/59/736/Add.11)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم

المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط (تابع)

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(تابع) (A/59/625، A/59/653، و Corr.1 و 2، و A/59/

736/Add.4)

الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يتساءل عما إذا روعيت هذه المسائل لدى وضع ميزانية حساب الدعم.

١٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد مفهوم بعثات حفظ السلام المتكاملة، الذي يشجع اتباع نهج يشمل كامل المنظومة إزاء جميع جوانب حفظ السلام ويرفع مستوى الكفاءة، غير أنه لا يرى تمييزاً واضحاً على أرض الواقع بين مهام الركن الاجتماعي والإنساني لعمليات حفظ السلام وأنشطة الصناديق والبرامج. وهو يدرك أن هذه المسائل تشكل جزءاً من نقاش أوسع بشأن السياسات، إلا أنه سيقدر قيام الأمانة العامة واللجنة الاستشارية بتوفير إرشادات بشأن الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام.

١٥ - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي الذي أدى دوراً نشطاً في مناقشات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والتي أوصت بإنشاء قدرة مستقلة في مجال التحقيق من أجل التصدي لادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، يشعر بخيبة أمل لأن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.4/59/L.20 المتعلق بإجراء استعراض شامل لاستراتيجية تستهدف منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل (A/C.5/59/28)، لم يرصد ما يكفي من الموارد لتلك القدرة. وأضاف أنه ينبغي إنهاء المناقشات المتعلقة بهذه المسألة بسرعة وأنه ينبغي أن تبين الأمانة العامة للجنة الموارد اللازمة وكيفية توزيع المسؤوليات بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام.

١٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تحتتم الأمانة العامة المفاوضات مع حكومة إيطاليا المتعلقة بتوسيع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، حتى يتسنى تمويل المرحلة

مقررها ٥٩/٥٧ أن يقدم إليها في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة قبل الجزء الثاني من دورتها الستين المستأنفة. واستدرك قائلاً إن الاتحاد يدرك حجم الطلبات الموجهة إلى الأمانة العامة، لكن من غير المعقول أن يتوقع من الدول الأعضاء الموافقة على تخصيص ٥ بلايين دولار من الموارد لعمليات حفظ السلام دون هذا الاستعراض. وينبغي على الأمانة العامة أن توفر على الأقل المعلومات الأساسية لمساعدة اللجنة على اتخاذ قراراتها.

١١ - وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي من استمرار عدد من المشاكل الإدارية التي حددها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية ومن أن تزايد التأخير في دفع الاشتراكات المقررة يؤثر على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إن الجمعية العامة سبق أن اعترفت بأهمية المسائل الشاملة التي تؤثر على جميع عمليات حفظ السلام وإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى استكشاف تلك العوامل المشتركة، ويتوقع أن يسفر هذا عن اتخاذ قرار يعالج تلك المسائل المتعلقة بالسياسات في الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٣ - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي لا يدعو إلى اتباع صيغة حسائية جامدة، ولكنه يكرر تأكيد رأيه بأن مستوى حساب دعم عمليات حفظ السلام يجب أن يتناسب مع عدد بعثات عمليات حفظ السلام العاملة وحجمها. وأضاف أنه رغم الزيادة في عدد بعثات حفظ السلام، فإن بعض وظائف حساب الدعم لم تبرر بشكل تفصيلي وتكرر على ما يبدو هياكل الأمانة العامة القائمة في بعض المناطق، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والتدريب، والتوظيف. وعلاوة على ذلك، يبدو أن حساب الدعم لا يعكس تقليص حجم البعثات أو المكاسب المحققة من

٢١ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة إلى وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتنفيذ المعايير الأساسية لسلوك العاملين في الأمم المتحدة، لكن إنشاء وحدات معينة بسلوك الأفراد يمكن أن يؤدي إلى ازدواجية في المهام وإلى زيادة العبء المالي.

٢٢ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي أن تنطبق سياسات المشتريات على الموردين من كافة المناطق كما ينبغي أن توجه إلى زيادة مشاركة الموردين من البلدان النامية.

٢٣ - وقال إنه ينبغي احترام السياسات والإجراءات المتعلقة بدوران وتجديد مخزونات الانتشار الاستراتيجية كما ينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق التجانس في التخطيط للنقل الجوي في عمليات حفظ السلام ولتفادي أوجه الاختلاف القائمة.

٢٤ - وأضاف أنه ينبغي إدارة تخطيط الموارد البشرية بطريقة مناسبة بهدف تفادي الازدواجية ووجود نسبة مفرطة في وظائف الفئات العليا، ومن ثم كفالة تصنيف دقيق للوظائف.

٢٥ - وأشار إلى أن هناك حاجة إلى استخدام لائق ومنسق للعناصر المنهجية والموارد التكنولوجية المتاحة بغرض تنفيذ سياسات تدريب فعالة وتشجيع إدارة مالية أفضل لحاجيات السفر المتعلقة بالتدريب. فمن دواعي القلق وجود اختلافات في معايير شراء مركبات النقل البري وتجديدها. وقال إن المجموعة يساورها القلق أيضاً لكون نظام غاليليو لمراقبة الأصول الميدانية لم يعمم بعد على كل البعثات. وأضاف أن هناك حاجة إلى تحليل التكاليف والفوائد لتحديد جدوى استخدام قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد تخفف من تكاليف البعثات. واختتم حديثه قائلاً إن التنفيذ التام لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الأولى من مخطط التوسيع. وأضاف أنه يمكن استخدام المرافق الجديدة للتدريب، وإسكان الموظفين على المدى القصير، وحفظ مخزونات الانتشار الاستراتيجية ولأغراض أخرى.

١٧ - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يظل داعماً وفعالاً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهو لا يوفر القوات بتدريب حفظة سلام آخرين وتزويدهم بالمعدات، من قبيل حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي، ويوفر قدرة على النشر السريع. واستدرك قائلاً إن الاتحاد الأوروبي بوصفه المجموعة التي تساهم بأكبر قدر من الأموال، يتوقع أن تُدار كافة عمليات حفظ السلام بكفاءة، وأن تركز الميزانيات على الاحتياجات الحقيقية وأن يولّد الإنفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات والتدريب عائدات ملموسة من حيث زيادة الكفاءة وتحسُّن الأداء، مع احترام الولايات التي ينشؤها مجلس الأمن.

١٨ - السيد ميير (البرازيل): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لفحص هذه المسائل التي لها أثر مباشر على كل عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة.

١٩ - وأضاف أنه ينبغي تنفيذ السياسات العامة على ميزانيات كافة بعثات حفظ السلام بغرض زيادة الكفاءة والفعالية في عملية الإدارة وفي أداء إدارة حفظ السلام في تنفيذ الولايات التشريعية. وأردف قائلاً إنه ينبغي استخدام الموارد المرصودة وفقاً للآليات المالية والإدارية المحددة في ولايات الجمعية العامة.

٢٠ - وأعرب عن قلق المجموعة بشأن النواقص التي شابت تنفيذ آلية مراقبة السلامة الجوية والزيارات إلى شركات النقل الجوي المسجلة. ومن دواعي القلق أيضاً انعدام التعاون بين مختلف البعثات والمقر في مجال إدارة حصص الإعاشة.

٢٨ - وواصلت حديثها قائلة إن الأمين العام أشار إلى أن النموذج الحالي لإدارة الموارد البشرية العاملة في مجال حفظ السلام، والذي يقوم على ذهاب الموظفين وعودتهم في كل بعثة على حدة لا يتلاءم والاحتياجات الراهنة. ولذلك فإنه الآن بحاجة إلى تقديم عرض واضح عن نهج بديل تنظر فيه الجمعية العامة. هذا وتعتبر شروط الخدمة جزءاً أساسياً من المعادلة. وأضافت أن الجمعية العامة سبق أن كلفت، من أجل دورتها الحادية والستين، بإعداد تقارير شاملة عن مواءمة شروط الخدمة أو تأمين تدفق من الموظفين لعمليات حفظ السلام. وفي أثناء ذلك، يجب تمكين الأمين العام من الاستمرار في إعادة تعيين الموظفين اللازمين المعينين بموجب عقود في إطار المجموعة ٣٠٠ وذلك بموجب عقود في إطار المجموعة ١٠٠، على النحو المبين في القرار ٥٩/٢٦٦.

٢٩ - وأضافت أن تغيير طابع بدل الإقامة المخصص للبعثة أو الغرض الذي يؤديه لا أساس له، حيث ينبغي أن ينظر إليه كما هو بالضبط وليس كأداة للتعويض عن صعوبة الحياة أو المشقة. وأردفت قائلة إنه رغم أهمية العوامل الأخرى، فإنه توجد بالفعل آليات تعويضية بالنسبة لبعض الموظفين. وعلاوة على ذلك، ينبغي تناول المسائل ذات الصلة بالتعويض في السياق الأعم لشروط الخدمة ككل وليس من خلال أداة محدودة مثل بدل الإقامة المخصص للبعثة.

٣٠ - وقالت إن التعيين والتنسيب في وقت أكثر مناسبة أمر أساسي، كما ينبغي أن تعجل مواصلة استخدام القوائم التي تعتمد على الإعلانات العامة عن الشواغر تلك العملية. وينبغي التعرف على العراقيل التنظيمية أو الإجرائية التي تعيق تلك التعيينات وإحالتها، عند الاقتضاء، على الجمعية العامة لاتخاذ إجراءات بشأنها.

٣١ - وأردفت قائلة إنه ثمة حاجة إلى الزيادة من استخدام موظفين محليين في البعثات الميدانية. وينبغي أن تتخذ إدارة

التي اعتمدها الجمعية العامة أساسي أيضاً لتفادي التكرار غير اللازم.

٢٦ - السيدة بيوكانن (نيوزيلندا): تحدثت أيضاً باسم كندا وأستراليا، فشددت على أهمية التدابير الموصى بها لتعزيز النزاهة والتنافس والإدارة السليمة لنظام المشتريات، ولتحسين فرص الوصول المتاحة للموردين المحليين وغير المحليين. وأضافت أنه جرى اتخاذ عدة تدابير عملية لتحسين العملية وتخفيض فترات الانتظار، ولكن لم يجر بعد اتخاذ بعض التدابير المهمة ومنها إصدار مبادئ توجيهية أخلاقية لموظفي المشتريات.

٢٧ - وأردفت قائلة إن الوفود التي هي بصدد التحدث باسمها تؤيد بقوة التدريب والاستثمار في الموارد البشرية. وأوضحت أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤوليات تدريبية هامة تتعدى موظفيها لتشمل دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي توفر قوات جيش وشرطة. لذا، فهي بحاجة إلى سياسة واستراتيجية واضحتين للتدريب تحدد الزبائن والنتائج المرجوة وأساليب العمل والاحتياجات من الموارد وأساليب التقييم. وأضافت أن ذلك الإطار ضروري لإتاحة فهم المقترحات الهامة بإنشاء قدرات جديدة، مثل خلية التدريب المقترح إنشاؤها في برينديزي. واسترسلت قائلة إن التقرير عن سياسة التدريب ونظام التقييم لدى إدارة عمليات حفظ السلام (A/58/753)، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنه لا يقدم الكثير من المعلومات عن الدروس المستفادة فعلاً، وأن الأمر يتطلب أكثر من مجرد مبادئ عامة وأولويات. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى وجود هياكل متعددة للتدريب تقوم على فئة الموظفين المستفيدين. وبالرغم من تعدد زبائن التدريب، فإنه ينبغي فحص مزايا اعتماد نهج موحد لتوفير خدمات التدريب.

٣٥ - وأضافت أنّ وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام مركز مهم للابتكار، وينبغي إدارة اضطلاعها بمهام تنفيذية على نحو لا يجد من دورها كمجمع فكر وبحث. ومن المهم أيضا كفالة الأداء السليم لشعبة الشرطة المدنية.

٣٦ - وقالت إن من بين أصعب المسائل الشاملة هو ربما مفهوم سير عمل البعثات المتكاملة. وقالت إن الوفود التي هي بصدد التحدث باسمها مستعدة لتقبل الحجّة القائلة بأن قدرة متينة على التخطيط الاستراتيجي إلى جانب إنشاء خلايا مشتركة لتحليل البعثات يمكن أن تعزز التكامل ووحدة الهدف داخل البعثات، لكن المسألة بحاجة إلى أن تعرض بصورة أشمل. فمن دواعي الاستغراب أنه لا توجد بعد أية سياسات حول الخلايا المذكورة، علما أنه قد اقترح عدد منها.

٣٧ - ومضت قائلة إن عدم تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوظيفة النائب الثاني للممثل الخاص للأمين العام يبعث على القلق. كما أن عدم توفر تقرير عن هيكل البعثات، من شأنه إثراء النقاش حول دور التنسيق بين الجهات المانحة داخل البعثات، مخيب للآمال.

٣٨ - وواصلت حديثها قائلة إن من الواضح أن السلسلة المتصلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمل الإنساني والإنمائي حيوية في العديد من البعثات. واستدركت قائلة إن معرفة مَن فعل ماذا ومن أدى تكاليف ماذا ما زال يلفها الغموض. وأوضحت أن الاستخدام المحتمل للميزانيات المقسمة أنصبتها من أجل إنجاز ما جرت العادة على تسميته تنفيذ المشاريع حدير بمناقشة حول السياسة العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأسباب التي لم يعد من أجلها بالإمكان اعتبار تلك الوظيفة نشاطا تموله الجهات المانحة، في بعض الحالات.

عمليات حفظ السلام ومكتب إدارة الموارد البشرية تدابير أكثر ابتكارا وحيوية في إطار القواعد الموجودة. وأوضحت أن ما يطبق حاليا، على ما يبدو، هو مفهوم ضيق للغاية لبناء القدرات. وأضافت أن هناك حاجة لأن تعيد لجنة الخدمة المدنية الدولية النظر، على سبيل الأولوية، في القيود القديمة المفروضة على استخدام الموظفين المحليين.

٣٢ - وأشارت إلى أن حساب الدعم مفهوم يتعلق بالميزانية وليس برنامجا. وبصفته تلك، فإنه يتيح أساسا الاضطلاع بالمهام الإدارية التي تشترك فيها إدارة عمليات حفظ السلام مع إدارة الشؤون الإدارية. ولتجاوز النظر فيما إذا كانت ثمة حاجة إلى وظائف إضافية معينة، يلزم أولاً النظر في ما إذا كانت الطريقة التي أنجز بها العمل فعلا تتسم بالكفاءة. ولهذا الغرض، ينبغي الشروع في عمليات الاستعراض بدعم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٣ - ومضت قائلة إن الوفود التي هي بصدد التحدث باسمها تؤيد بشدة الفكرتين الرئيسيتين الواردتين في ردّ الأمين العام المقترح على قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ألا وهما تعزيز القدرات لكفالة سلوك شخصي لائق من قبل الموظفين في الميدان وتعزيز قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التحقيق. وأضافت أن من الضروري أن يوضح الأمين العام كيفية اشتغال كامل مجموعة وظائف السلوك الشخصي، بما في ذلك دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء التحقيقات.

٣٤ - وواصلت حديثها قائلة إنه بالإضافة إلى تناول الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مطلوب من عمليات حفظ السلام أيضا أن تطرق مسألة الأبعاد الجنسانية لعملها بشكل أوسع نطاقا. وهذه الغاية، ينبغي أن يخضع كل حفظة السلام للتدريب المتعلق بالشؤون الجنسانية الذي تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام.

أنه ينبغي متابعة وتنفيذ توصيات هاتين الهيئتين فوراً لكفالة الاستخدام الكفء للأُنصبة المقررة.

٤٣ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تقبل الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الوثيقة A/59/736 وأن تقدم مبادئ توجيهية واضحة للأمين العام حول إدارة عمليات حفظ السلام. وبما أن الدول الأعضاء تود أن ترى نتائج ملموسة، ينبغي أن يبلغ الأمين العام عن تنفيذ القرارات المتخذة والنتائج المحرزة في تقريره العرض العام القادم.

٤٤ - واسترسل قائلاً إن وفد بلده ينوي متابعة مدى الانضباط في ميزانية كل بعثة على حدة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات التشغيلية لكل بعثة. وبما أن العديد من المسائل المشتركة تتعلق بالإدارة، فإن من الأساسي أن تتناول اللجنة الخامسة المسائل الشاملة حتى تفي بمسؤولياتها في مجال الميزانية والإدارة. وأضاف أن وفد بلده سيشارك بنشاط في النقاش الدائر حول القرار المتعلق بالمسائل الشاملة، والذي سيشكل شرطاً أساسياً للموافقة على الميزانية المقترحة لكل بعثة على حدة.

٤٥ - وأعرب عن قلقه لنزوع الأمانة العامة إلى استخدام ميزانيات عمليات حفظ السلام لتقديم مبادرات لها آثار في مجال السياسات العامة. وأوضح أنه يتعين على الأمين العام أن يستصدر من الجمعية العامة مقررات حول مسائل السياسة العامة بغرض الحفاظ على الانضباط في الميزانية وإدارة الموارد بكفاءة في الأمانة العامة.

٤٦ - وأضاف أن مفهوم البعثات المتكاملة والمتشعبة لحفظ السلام جدير بالترحيب، حيث أن التعاون الوثيق أساسي من أجل الاستخدام الأكفأ والأكثر فعالية للموارد المتاحة. واستدرك قائلاً إن الأُنصبة المقررة لحفظ السلام ينبغي ألا تستخدم في أنشطة تمول عادة من التبرعات.

٣٩ - وواصلت حديثها قائلة إن المتطلبات الإضافية من عمليات حفظ السلام لا تقلل من التوقعات بأن تقدم مبررات قوية لموارد حفظ السلام وبأن تُدار البعثات على نحو جيد. واحتتمت حديثها قائلة إنه نظراً لاتساع نطاق أنشطة حفظ السلام، فإن الوفود التي هي بصدد التحدث باسمها تركز أكثر على المسائل العامة المتعلقة بالسياسات الإدارية، وستولي لذلك اهتماماً خاصاً لمشروع القرار المقترح بشأن المسائل الشاملة.

٤٠ - السيد كوزاكي (اليابان): قال إن من المتوقع أن تبلغ الميزانية المقترحة لسنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مستويات غير مسبوقه، ولذلك فإن حكومة بلده تولي اهتماماً أكبر لمعرفة ما إذا كان لها ما يبررها وما إذا كان الأمين العام وضع آلية إدارية لكفالة الاستخدام الفعال والكفء لموارد الدول الأعضاء.

٤١ - وأعرب عن أسفه لأنه لم يقدم للجمعية في دورتها الحالية لا التقرير عن استعراض الهيكل الإداري لجميع عمليات حفظ السلام، الذي طلبته الجمعية العامة في مقررها ٥٩/٥٠٧، ولا تقرير العرض العام عن تمويل عمليات حفظ السلام. وكان هذان التقريران سيتيحان للأمين العام فرصة جيدة لكي يوضح للدول الأعضاء التزامه بإدارة أكثر فعالية وكفاءة لعمليات حفظ السلام بالمقر وفي الميدان.

٤٢ - ومضى قائلاً إن تقرير اللجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذا تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/59/736) يقدمان آراء مفيدة حول المسائل الشاملة والمسائل المتعلقة بالسياسات الإدارية المتصلة بعمليات حفظ السلام، فيما يقدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/59/5 (Vol. II)) أيضاً تحليلاً جيداً لمسائل الإدارة. وأضاف

المسجلة مؤخرا في أنشطة حفظ السلام والتي تسلط ضغطا كبيرا على المنظمة. وأعربت عن أسفها لأن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التصدي لهذا التحدي الذي تواجهه في مجال حفظ السلام بسبب ضعف الإدارة وسوء السلوك وانعدام المساءلة. والرد على هذه المشاكل لا يكمن في مجرد خلق مزيد من الوظائف.

٥١ - وفيما يتصل بفرادى بعثات حفظ السلام قالت إنه يجب الإشادة بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لما قامت به من تحديث لبرامجها، مما أدى إلى تبسيط الهياكل الأساسية والدعم اللوجستي وعزز مرافق الاتصال. وينبغي تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من هذا البرنامج بين جميع البعثات.

٥٢ - وأضافت أن وفد بلدها يرغب في الحصول على معلومات عما تتحمله القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان من تكاليف جراء إدارة موظفين في مهام مؤقتة إلى بعثات أخرى. وهو يرغب أيضا في معرفة ما إذا كان هناك مبادئ توجيهية قياسية لتحديد ما إذا كان ينبغي تقييد تكاليف هؤلاء الموظفين على مراكز عملهم الأصلية أم على البعثات المنتدبين مؤقتا للعمل بها.

٥٣ - ومضت تقول إن تحلف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تقديم ميزانية مبررة بالكامل لتتطلب فيها اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة يشير إلى انعدام التوجيه لدى الإدارة. وهو أمر مؤسف لأن ضخامة حجم البعثة ودرجة تعقيدها جعلتا من توفر القيادة القوية والاستراتيجيات الإدارية الواضحة ونظم المساءلة أمورا لا غنى عنها. وأضافت أن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء الاقتراح القاضي بتأسيس وحدة تعني بسلوك الأفراد، توضع تحت الركن الإنساني وليس في مكتب المبعوث الخاص للأمم العام. ونظرا لما حدث من اعتداءات جنسية بشعة في البعثة

٤٧ - وقال إن مقترح الأمين العام بتحويل عدد من الوظائف في عدة بعثات يحتاج إلى دراسة متأنية. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى الحصول على شرح واف بغرض كفاءة إدارة الوظائف على نحو شفاف يمكن تبريره.

٤٨ - وأشار إلى أن وفد بلده يلاحظ مع الاهتمام أن معدل الزيادة في ميزانية حساب الدعم يفوق بكثير معدل الميزانية الإجمالية لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن الوفد يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية على أن كفاءة عملية الإدارة وفعاليتها بالمقر وفي الميدان بحاجة إلى الاستعراض المنتظم قبل أن تطلب موارد إضافية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتبرير لا الاحتياجات الجديدة من الموارد فحسب، بل أيضا مجموع الموارد. وأردف قائلا إن أي بعثة لحفظ السلام قد تتطلب أحيانا وظائف جديدة لكن ذلك لا يبرر تلقائيا إنشاء وظائف جديدة. واختتم حديثه قائلا إنه يتعين بدلا من ذلك القيام أولا بإعادة النظر في الوظائف والموارد الموجودة وإعادة توزيعها بالتنسيق تام بين البعثات والإدارات في المقر.

٤٩ - السيدة أتول (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه لتعجيل وتيرة عمل اللجنة فإن وفد بلدها يرغب في الإدلاء ببيان واحد فقط بشأن قضايا حفظ السلام. وعليه فإنها ستتطرق لعدد من المسائل إضافة إلى المسائل المطروحة في جدول أعمال الجلسة الجارية.

٥٠ - وأحيت ذكرى أفراد عمليات حفظ السلام الذين فقدوا الحياة في خدمة الأمم المتحدة. وذكرت أن من الأدلة على التزام الولايات المتحدة القاطع بحفظ السلام الدعم الذي يقدمه وفد بلدها لولايات بعثات حفظ السلام في مجلس الأمن والدعوة لها. وهو يسعى، انطلاقا من هذا الالتزام، لتحديد أوجه القصور في إدارة عمليات حفظ السلام وإصلاحها بغرض بناء عمليات أقوى وأكثر فعالية. ومضت قائلة إن لهذا الأمر أهمية خاصة في ضوء الزيادة المفاجئة

وقالت إن وفد بلدها يتساءل عن الحاجة إلى وظائف إضافية إذا أخذنا في الاعتبار أوجه الكفاءة المتوقعة بعد الاستثمارات الموظفة في تكنولوجيا المعلومات وما هو متوقع من تفويض للسلطات إلى الميدان. فالعديد من الوظائف التي أُعيد تبريرها تكرر، على ما يبدو، المهام المنوطة بوظائف موجودة سلفاً. هذا فضلاً عن أن إدارة عمليات حفظ السلام لا تبدو قادرة على التفريق بين المهام الوظيفية الضرورية لتحقيق الإدارة الجيدة والمهام المرغوبة فقط. كما أن عدم تقديم تقرير عن استعراض الهيكل الإداري طلبت الجمعية العامة تقديمه أمر يتجلى فيه انعدام الرؤية، حيث تشتد الحاجة إليها، لدى المدراء في بعض البعثات الأكبر حجماً والأحدث تكويناً.

٥٧ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرغب في معرفة ما أنفق من موارد البعثات لتمويل وظائف نائب الممثل الخاص للأمين العام المسؤول عن الركن الإنساني. فعدم وجود اتفاق رسمي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص تمويل هذه الوظائف ينبئ عن إخفاق على نطاق أعم في تحقيق تقسيم واضح للمسؤوليات بين عمليات حفظ السلام ووكالات منظومة الأمم المتحدة في الميدان ويثير تساؤلات عن دور وطريقة عمل وكفاءة الركن. واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يساوره القلق بصورة خاصة لاستعمال الاشتراكات المقررة لتمويل الأنشطة الإنسانية، الأمر الذي ينزع عن الدول الأعضاء ما يحفزها للوفاء بما أعلنته من تبرعات طوعية. ومع أن وفد بلدها يدعم إدخال مكون إنساني في البعثات المركبة، إلا أنه يتساءل عما إذا كان بإمكان هذا المكون، بهيكله الحالية، الاضطلاع بالتكليف الموكّل إليه.

٥٨ - وفيما يتصل بالاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية قالت إن وفد بلدها لاحظ مع الارتياح أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق العامل التابع لها، المقدم في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥ (A/59/19)، يشكل الخطوة الأولى في الطريق إلى خلق ثقافة

فهناك ضرورة لإرسال إشارة واضحة مفادها أن لا مجال البتة لتحمل السلوك المشين.

٥٤ - واسترسلت قائلة إن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تتضمن توفير ٤,٦ مليون دولار لما أُطلق عليه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما اقتصر في حقيقة الأمر على أنشطة إعادة إدماج فقط. وفي حين يدعم وفد بلدها مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعماً تاماً، ويقر بدوره في صنع السلام، فإنه يرى بأن الجانب المتعلق بإعادة الإدماج في هذه البرامج ينبغي أن تضطلع به وتموله وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بدلاً عن بعثات حفظ السلام التي لديها أولويات أخرى منافسة.

٥٥ - وفيما يختص بالقضايا الأكثر شمولاً قالت إن الاقتراح بتحويل بعض الأفراد الذين يعملون على أساس اتفاقات للخدمات الخاصة أو اتفاقات تعاقدية فردية إلى موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة هي محاولة لخلق وظائف جديدة من الباب الخلفي. واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يرحب بالمعلومات التي قدمتها اللجنة الاستشارية عن مهام المتعاقدين الفرديين الـ ٦٤ المقترح تحويلهم في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي (A/59/736/Add.2)، المرفق الرابع). بيد أنه كان على الأمانة، لفائدة الشفافية، أن تقدم نفس المعلومات عن قوة مراقبة فض الاشتباكات وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٥٦ - ومضت إلى القول بأن معدل الزيادة في ميزانية حساب الدعم أكبر بكثير من معدل الزيادة في ميزانيات بعثات حفظ السلام. فقد طُلب ما مجموعه ١١٠ وظيفة لحساب الدعم، بيد أنه لم توفر معلومات عن إعادة توزيع الوظائف للبعثات المغلقة أو المقلصة، أو عن جهود التنسيق مع الإدارات الأخرى في الأمانة العامة لتفادي الازدواجية.

إدارتها وكفاءة استخدام موارد حفظ السلام. وعلى إدارة حفظ السلام أن تتعاون في هذا الصدد تعاوناً كاملاً لضمان أن تسير عملية مراجعة الحسابات بطريقة سليمة.

٦٣ - وأضافت أن ٣٨ في المائة من عمليات مراجعة الحسابات قد نُفذت في نهاية الفترة المنتهية في ٣٠/٦/٢٠٠٣، بينما كانت ٤٨ في المائة قيد التنفيذ و ١٤ في المائة لم تنفذ. واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يؤيد في هذا الصدد توصية اللجنة الاستشارية بأن تحدد الإدارات والأجهزة المختصة الأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك التدابير المحددة الواجب اتخاذها والعوامل الخارجية التي ربما تحول دون تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

٦٤ - وقالت إنها تلاحظ مع القلق وجود حالات عدم امتثال خطير للتعليمات الإدارية، نجم عنها إفراط في الإنفاق. ويجب أن تعالج هذه المشاكل دون إبطاء.

٦٥ - وأضافت أنها ترحب بتعليقات اللجنة الاستشارية في تقريرها عن حساب الدعم (A/59/784)، وأنها لاحظت أن مستوى الحساب قد زاد بمعدل ٢١٧ في المائة خلال السنوات الست السابقة، كما كانت هناك زيادة مقابلة كبيرة في قدرات الموارد البشرية لإدارة عمليات حفظ السلام. ومضت إلى القول بأن وفدها يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه عند تقديم متطلبات حساب الدعم ينبغي بذل كل جهود لتبرير مجمل الموارد. فالزيادة في المتطلبات لا يمكن فصلها عن تقييم العمليات الإدارية. ومن شأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب الموظفين، واتباع النهج الإدارية الجديدة أن ترفع مستوى الكفاءة وتزيد الوفورات.

٦٦ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرحب بطلب لجنة مراجعة الحسابات بإعادة النظر في تطور حساب الدعم وكيفية ابتعاده عن مفهومه الأصلي. فدراسة كهذه ستكون

مؤسسية قوامها عدم التهاون مطلقاً مع هذه الأعمال. كما أنه يرحب بالاقتراح الوارد في ميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (A/59/730)، بزيادة قدرات شعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. فهناك حاجة لتوعية أفراد البعثة بمدونة السلوك وإنشاء مركز تنسيق للإبلاغ عن الادعاءات. وقالت إن وفد بلدها يتطلع لمناقشة دور وحدات سلوك الأفراد في هذا الصدد.

٥٩ - واسترسلت قائلة إن التعاون القائم بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي محل ترحيب بالغ. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة مجالات التعاون الأخرى بين البعثات ولا سيما في غرب أفريقيا، فيجب تقاسم الخبرات المكتسبة والدروس المستخلصة كما يجب تشجيع المزيد من التعاون بين البعثات.

٦٠ - واختتمت قائلة إنه في فترة الشهور الأربعة التالية سيتعين على اللجنة البت في ١٥٠ تقريراً، ويشكل هذا الأمر وضعاً مستعصياً، ازداد تفاقمًا بسبب التأخر في إصدار الوثائق. وبكل بساطة ليس في مقدور اللجنة النظر في بنود جدول أعمالها بما تستحقه من عناية. وخلصت إلى القول بأنها تتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى بغية إيجاد سبل معقولة لاستشراف المستقبل.

٦١ - السيدة وانغ زونزيا (الصين): قالت إنها تتفق مع المتحدث السابقة في أنه كان من المفترض تقديم استعراض لإدارة أنشطة حفظ السلام وتقرير استعراض عن تمويل عمليات حفظ السلام.

٦٢ - وأضافت أن وفد بلدها يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/59/736، وأنه يأمل في أن تساعد هذه الوثيقة بعثات حفظ السلام على تعزيز مستوى

وترشيدها، كما لم تُدرس إعادة تقييم الحاجة لعدد من الوظائف ذات المستوى الأعلى. وأردفت تقول إنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لمسألة المقر. وفي هذا الصدد فإن عدم تقديم تقرير عن استعراض هيكل الإدارة لجميع عمليات السلام أمر يثير الأسف.

٧٠ - وأضافت أن الإفراط في ميزنة متطلبات النقل الجوي يدل على انعدام المسؤولية المالية. ومن الممكن تحقيق وفورات ملموسة لتوسيع التعاون فيما بين الوكالات في مجال استخدام الأصول الجوية، في الوقت الذي يجب أن تستمر جهود إدارة عمليات حفظ السلام في اتباع نهج إقليمي لعملياتها الجوية.

٧١ - واسترسلت تقول بأن وفد بلدها يقر بالحاجة لإنشاء وظائف جديدة في إطار حساب الدعم في ضوء توسع أنشطة حفظ السلام. بيد أنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن حساب الدعم قد تجاوز بكثير ما كان متوقعا في الأصل، وأنه سيكون من المفيد استعراض التغييرات التي طرأت على آلية استخدام حساب الدعم ودراسة أكثر الهياكل ملائمة له في المستقبل.

٧٢ - وأضافت قائلة إنه لن يكون من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في مناطق ما بعد الصراع. ومع ذلك فإن وفد بلدها قلق لاستعمال مساهمات حفظ السلام لتمويل أنشطة كانت تمول تقليديا من المساهمات الطوعية. فقد يكون من الصعب، في العمليات المركبة المتكاملة، الفصل على نحو تام بين حفظ السلام والأنشطة الإنسانية. إلا أن هذه القضية تستوجب إصدار الجمعية العامة توجيهات لتوضيحها.

٧٣ - ومضت تقول إن وفد بلدها تفاعل بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تجربة السنة الأولى للمحققين الإقليميين في مركزين من مراكزه، فبينما وجنيف. وأضافت

مفيدة إذا ساعدت الدول الأعضاء على فهم الاحتياجات الحقيقية لحساب الدعم.

٦٧ - السيدة كانج كيونغ - هوا (جمهورية كوريا): قالت إنه يجب الإشادة بإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لجهودهما في التعامل مع الطفرة في أنشطة حفظ السلام، التي أرهقت الأمانة العامة أيما إرهاق. إلا أن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء التباين في نوعية العروض المتصلة بمقترحات الميزانية لبعثات حفظ السلام المختلفة. ويمكن بلوغ المزيد من التوحيد إذا كانت التوجيهات أكثر وضوحا وإذا اضطلع المقر بدوره القيادي.

٦٨ - وأضافت أنه من المتوقع أن يتجاوز بمحمل إنفاق حفظ السلام ٥ مليار دولار في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، مما يؤدي إلى زيادة المساهمات المقررة للدول الأعضاء على نحو هائل. ولهذا فمن الحتمي معالجة الفوضى السائدة في إدارة وتمويل عمليات حفظ السلام. وأضافت أن وفد بلدها يؤيد مقترحات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، ويتوقع منها أن تضطلع بدور نشط في تعزيز الاتساق والكفاءة. كما ينبغي أن تتضافر الجهود، في كل من البعثات والمقر، بغرض الاضطلاع بولايات حفظ السلام بأكثر قدر ممكن من فعالية التكاليف. ففي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ارتفع مستوى أنصبة حفظ السلام المقررة غير المدفوعة بنسبة ٤١ في المائة. ولمنع حدوث ارتفاع أكبر في دورة الميزانية القادمة على الأمانة العامة أن تثبت أنها بذلت أقصى ما في وسعها لتفادي أي تكاليف غير ضرورية. وهذا من شأنه أيضا أن يعزز فعالية عمليات حفظ السلام بوجه عام.

٦٩ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يشارك اللجنة الاستشارية قلقها بشأن مشكلة الهيكل الإداري المتضخم، ولا سيما في البعثات المركبة المتكاملة. ومضت تقول إن وفد بلدها منزعج لأنه في بعض الحالات لم يدرس تبسيط الهياكل

للتصدي للحالة. وهي على ثقة أيضا في أن كل حالات العجز التي لم تحل بعد ستحسم بطريقة سريعة.

٧٧ - وفيما يتعلق بتقرير الأداء بشأن ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (A/59/653) قال إن المجموعة ترحب بالفوفورات المحققة وبانخفاض عدد حالات الوفاة والعجز وتحقيق معدل شغور أقل مما هو مدرج في الميزانية. ومع ذلك، فإنها قلقة من استمرار الهجرة الجماعية للموظفين المدربين تدريباً جيداً خلال مرحلة الإنهاء التدريجي الحاسمة. ومضى قائلاً إن المجموعة دعت، في الجزء الرئيسي من الدورة، إلى استحداث آليات لكبح هذه الظاهرة. ولذلك فهي منزعجة لاستمرار ارتفاع معدل دوران الموظفين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وينبغي أن تضمن إدارة عمليات حفظ السلام حفاظ البعثة على مستويات ملائمة من الموظفين ذوي الخبرة.

٧٨ - وفيما يتعلق بميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (A/59/758)، قال إن المبلغ المطلوب معقول وتبغى الموافقة عليه. وأوضح أن المجموعة تؤيد قرار إعداد ميزانية من جزأين يغطيان فترة مواصلة أولية من ستة أشهر وفترة تصفية لاحقة من ستة أشهر أخرى. ورحب بالعرض الواضح والشفاف القائم على النتائج. وأضاف أن من الهام، خلال مرحلة الإنهاء التدريجي، إيلاء الاهتمام الملائم لمهام الرقابة. وأعرب عن أسفه لعدم شغل كل الوظائف التي خصصت لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقال إن المجموعة تود معرفة سبب عدم شغل تلك الوظائف ومتى سيتم ذلك.

٧٩ - وواصل حديثه قائلاً إن تقليص حجم البعثة جرى بأسرع مما كان منتظراً. ورغم أن الحالة الأمنية ظلت هادئة، فإن استراتيجية الخروج يجب أن توجهها الحاجة إلى الحفاظ على المكاسب المحققة كما يجب بذل كل ما في الوسع

أن الوفد يؤيد ما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أن النهج الأكثر فعالية في الاستجابة لدعاوى التحرك الفوري في الحالات الهامة المتعلقة بالعمليات الميدانية يتمثل في وجود مزيج من المحققين الإقليميين والمقيمين. وقد تجلت كفاءة هذا النهج من خلال التحقيق في الادعاءات بارتكاب موظفين مدنيين وأفراد نظاميين لأعمال استغلال جنسي واعتداء جنسي في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتحقيقات السريعة تشكل الخطوة الأولى نحو إعادة إقرار مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي المحافظة على البداية الطيبة التي تحققت في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٤ - السيد سيمانكاس (المكسيك): قال إن الحكومة المكسيكية تبذل جهداً كبيراً للوفاء بالتزاماتها المالية إزاء عمليات حفظ السلام وهي لذلك تتوقع انضباطاً مالياً شديداً وإعمال ضوابط الإنفاق فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

٧٥ - وقال إن وفد بلده يشاطر الآخرين مخاوفهم بشأن نزوع الإدارة إلى أن تستخدم ميزانيات عمليات حفظ السلام في اتخاذ مبادرات لها آثار متعلقة بالسياسات العامة، لا أن تلتزم في الأول الإرشادات اللازمة في مجال السياسة العامة من الجمعية العامة. وهو يعرب أيضاً عن أسفه لأن التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في مقرها ٥٩/٥٠٧ لم يقدم، وخاصة في ضوء الميزانية التي لم يسبق لها مثيل.

٧٦ - السيد بيساجيه (نيجيريا): تحدث، باسم المجموعة الأفريقية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فقال إن البعثة عملية رائدة يعمل بها رجال ونساء متفانون. ولذلك فقد أحزن المجموعة وفاة موظفيها من البعثة جراء حمى لاسا. وأضاف أنها قلقة جداً لتزايد الإصابة بهذا المرض وأنها سترحب بتقديم تطمينات بأنه يجري بذل قصارى الجهود

وأشارت إلى أنه تعيّن على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بسبب تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أن تقيم مكاتب خاصة بها في أكرا بغانا وفي أبيدجان بكوت ديفوار. وأعربت عن أمل المجموعة في أن تسترشد مع ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات أخرى لحفظ السلام بالدروس المستفادة وبأفضل الممارسات المستقاة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما أعربت عن ثقتها في أن وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام ستعمل لهذه الغاية. وأعربت أيضا عن أمل المجموعة في أن تكون الميزنة على أساس النتائج من قبل اللجنة الاستشارية أوضح وأكثر شفافية في المستقبل.

٨٣ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة من الأمين العام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قالت إن المجموعة الأفريقية ترحب بطلب ٦٠٠ ٦٣٣ ٧٢٢ دولار وتحيط علما بتوصية اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ٥٠٠ ٢١١ دولار من الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأضافت أن المجموعة أحاطت علما أيضا بالقلق الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية من أن الميزانية الطبية المقترحة حاليا أقل بـ ٣٠٠ ٠٣٥ ١ دولار من الاعتماد المخصص لميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وذكرت أن المجموعة الأفريقية حائرة إزاء الطموح الذي توحى به هذه الميزانية المقترحة، خاصة بالنظر إلى أن الخطر الواضح والقائم الذي تمثله الأمراض المعدية من قبيل حمى لاسا والمالاريا الدماغية وحمى التيفوئيد، يشير إلى الحاجة إلى زيادة الموارد وليس تقليصها. وأضافت أن المجموعة ستقرر تلقي مزيد من التوضيح بشأن هذه المسألة.

٨٤ - وقالت إن من دواعي القلق كذلك حالات الاضطراب الـ ١٩ المبلّغ عنها الناجمة عن الضغط النفسي، بما في ذلك حالات الانتحار، وهو ما يشير إلى تدني معنويات الموظفين على نحو خطير. وأعربت عن رغبة المجموعة في معرفة الخطوات الفورية التي تتخذها إدارة

للاحتفاظ بقدرة كافية للاستجابة السريعة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. واحتتم حديثه بالتأكيد مجددا على أنه لا يمكن إدامة السلام والأمن إلا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨٠ - السيدة بوكو (غانا): تحدثت باسم المجموعة الأفريقية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فقالت إن تقرير الأداء بشأن ميزانية البعثة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/624) أعطى الدول الأعضاء فكرة واضحة عن الأنشطة التي قامت بها البعثة في مرحلة البدء. ورغم تمكّن البعثة من القيام ببعض الأنشطة المقررة تحت باب مؤشرات الإنجاز، فقد أجلت أنشطة أخرى بسبب التأخيرات في تعيين موظفي البعثة.

٨١ - وأضافت أن ارتفاع معدلات الشغور أثر على قدرة البعثة على التعامل مع الأهداف ذات الطابع الإنساني والمتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في العنصر ٢ من التقرير وتؤثر بالتالي على قدرة ليبيريا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المصالحة الوطنية. وأردفت قائلة إن المجموعة سترحب بمعلومات عن الأنشطة المقررة التي تأخر الاضطلاع بها عن معدلات شغل الموظفين الدوليين والوطنيين للوظائف. وقالت إن المجموعة الأفريقية أحاطت علما مع الاهتمام بالفقرات من ١١٨ إلى ١٢٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/59/736) والتي هي فقرات تناولت نظام غالاكسي. وأوضحت أنه يجب تحسين النظام على سبيل الاستعجال كما يجب بذل مزيد من الجهود للتصدي لمشكل معدلات الشغور.

٨٢ - وفيما يتعلق بمسألة التنسيق بين البعثات في المنطقة دون الإقليمية، أعربت عن سرور المجموعة بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون

الاستشارية وهيئات الإشراف أن يؤدي إلى زيادة أوجه الكفاءة في الفترة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأن يوجه تحضيرات الأمانة العامة لبيانات الميزانية في المستقبل.

٨٨ - ومضت قائلة إن الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على تحقيق سلام دائم لا مثيل له من قبل. فالأمم المتحدة تدعى إلى توسيع دورها في حفظ السلام في عدد من الصراعات الدائرة في أنحاء مختلفة من العالم، كما أن حجم العمليات الجديدة ومدى تشعبها يضعان عبئا ثقيلا على موارد المنظمة وقدراتها. وبالتالي يجب على الدول الأعضاء أن تُمدد المنظمة بالموارد الضرورية لمواجهة التحديات التي تواجهها.

٨٩ - وقالت إن مدى تشعب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يطلب مزيدا من التكامل في كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يتوافق مع توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام فيما يتعلق بضرورة اعتماد نهج مشتركة واستراتيجيات شاملة. وأعربت عن أمل وفد بلدها، بالنظر إلى الأثر الإيجابي الذي خلفه اتباع نهج متكامل على حل الصراع في سيراليون، في أن تعالج الأمانة العامة بعض المسائل العالقة المتصلة بإدارة مثل هذا النهج كما أبرزت ذلك اللجنة الاستشارية.

٩٠ - وأضافت أنه أمام اللجنة فرصة مثالية في الدورة الحالية للتفكير في أعمال الإصلاحات الموصى بها في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305) أو تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وقد أثار تقرير الأمين عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/59/608) مسألة ما إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع أن تفي بالحاجات المترامنة من التخطيط للعمليات ونشرها ودعمها وإدارتها، نظرا لحجم العمليات الجديدة ومدى تشعبها، وما إذا كان بالإمكان توليد الموارد اللازمة ونشرها بسرعة كافية لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومضت قائلة إنه قد يتعذر على اللجنة الإجابة على هذه

عمليات حفظ السلام لمعالجة هذه الأزمة. فالسلامة الجسدية والنفسية للموظفين ينبغي أن تكون ذات أهمية عليا. وبالتالي تحت المجموعة الإدارة على اتخاذ خطوات فورية لمعالجة العوامل التي ساهمت في هذا التدني في المعنويات وعلى إحاطة الجمعية العامة علما وفقا لذلك.

٨٥ - وأضافت أن المجموعة الأفريقية قلقة أيضا إزاء الرحيل المفاجئ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من ليبيريا تاركا لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الاضطلاع بمهامه. وأضافت أن المجموعة قلقة إزاء النقص المحتمل في مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار الذي توجد حاجة ماسة إليه في برامج تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وبما أن أي نقص قد يعرض مثل هذه البرامج للخطر، تدعو المجموعة الأمين العام إلى بذل قصارى جهده لإيجاد حل لهذه المسألة. وواصلت حديثها قائلة إن المجموعة تحيط علما أيضا بالوظائف الجديدة المقترحة والمقترح إلغاؤها في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية بأنها على استعداد للنظر في أية احتياجات إضافية في الميزانية قد تنشأ عن إذن مجلس الأمن بإضافة ١٢٠ فردا من أفراد الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، كما هو مقترح في التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٨٦ - ومضت قائلة إن المجموعة الأفريقية يشجعها التقدم الإجمالي الذي أحرزته البعثة، بدءا من تقديم تقاريرها المالية التي عولجت فيها أوجه التضارب في مرحلة بدء البعثة وصولا إلى تقرير الأداء الإجمالي الذي كان صريحا وموضوعيا. واختتمت حديثها قائلة إنه مع الخفض التدريجي للبعثة، يجب بذل كل ما في الوسع للحفاظ على المكاسب المحققة.

٨٧ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): قالت إن تقرير الاستعراض العام للجنة الاستشارية والنتائج التي توصلت إليها هيئات الإشراف توفر أساسا جيدا لنظر اللجنة في مسائل السياسة العامة لحفظ السلام في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال. وأضافت أن من شأن تنفيذ توصيات اللجنة

٩٣ - وفيما يتعلق بحساب الدعم، قالت إن حكومة بلدها تؤيد توفير ما يكفي من الموظفين والموارد لضمان قيام المقر بتوفير الدعم الإداري واللوجستي الفعالين للميدان. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تخفف الوظائف الإضافية المطلوبة في ميزانية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ الضغط الذي تتعرض له إدارة عمليات حفظ السلام بسبب الارتفاع المفاجئ في مستوى أنشطة حفظ السلام. وأضافت أنه ينبغي أن يراعى في تحليل حساب الدعم الذي طلبته اللجنة الاستشارية الدور الذي تضطلع به الإدارة، ضمن حدود مستوى الموارد الموافق عليها لحساب الدعم، في تقديم الدعم لعدد متزايد من البعثات السياسية الخاصة.

٩٤ - وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ سلام محددة، قالت إن وفد بلدها يؤيد بالكامل الاحتياجات من الموارد التي قدمها الأمين العام بخصوص بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتيريا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقالت إن الوفد يود أيضا أن يقر بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد عملت الأمانة العامة من أجل تعاون أكبر بين عمليات حفظ السلام في أفريقيا، كما أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما فتئت تزيد من مستوى تبادل المعلومات ومن عدد الاجتماعات المنتظمة بين الأفراد العسكريين والموظفين الفنيين. وأعربت أيضا عن قلق وفد بلدها إزاء المركز النقدي الهش لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بسبب التأخر في أداء المستحقات أو عدم أدائها مما يؤثر على عملياتها.

٩٥ - واختتمت حديثها بالإعراب عن إشادة وفد بلدها بالرجال والنساء العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. مضيفة أن الأمم المتحدة أنسب أداة لإقامة بيئة

الأسئلة بشكل حاسم، ولكن مراجعة الحسابات التي تجريها هيئات إشراف داخلية وخارجية ستيسر بالاقتران مع اللجنة الاستشارية تقييم جهود الإصلاح المبذولة التي تدخل في نطاق اختصاص اللجنة.

٩١ - واسترسلت قائلة إنه أحرز تقدم هام من خلال تقرير الإبراهيمي في تعزيز قدرة المقر على تخطيط عمليات حفظ السلام من كل أوجهها، وإدارتها. ومن اللازم ترجمة التغييرات التي أدخلت بالمقر إلى عمل فعال في الميدان. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بمثل هذه التطورات بوصفها تحسينات في إعداد الميزانية وعرضها، وفي منهجية ميزنة تكاليف الموظفين الدوليين، وفي إيصال حصص الإعاشة، وفي إدارة العمليات الجوية، وفي الإفادة من موارد التدريب. وأضافت أن التدابير التي اقترحتها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية ستؤدي إلى مزيد من تحسين الإدارة العامة لعمليات حفظ السلام.

٩٢ - ومضت قائلة إنه تقع على الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة في ضمان أن يتوفر للأمم المتحدة ما يكفي من الموظفين والتمويل من أجل النشر السريع لعمليات حفظ السلام. وقد تبينت فوائد امتلاك تلك القدرة في بوروندي والسودان وكوت ديفوار وليبيريا وهايتي. وقالت إن وفد بلدها يحيط علما بأن مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية اقترحا عدة تدابير لتحسين طريقة اشتغال قاعدة اللوجستيات في برينديزي وحفظ مخزونات الانتشار الاستراتيجية. واستدركت قائلة إن الوفد يعرب عن أسفه لمنح أقل من ١٠ في المائة من القيمة الإجمالية للمشتريات المخصصة لمخزونات الانتشار الاستراتيجية لشركات من البلدان النامية أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي بلدان تشكل قرابة ثلثي أعضاء المنظمة. وهو بالتالي يحث الأمانة العامة على الامتثال لروح قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٦.

دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم التابعة لإدارة حفظ السلام انتهت من إنجاز قاعدة بيانات عن الموارد البشرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأنه يجري العمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على المطابقة بين ملاكات وسجلات البعثات مع الملاكات والسجلات في المقر. ويتوقع الانتهاء من تحليل يشمل كل البعثات بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥، كما يجري استعراض هياكل الوظائف في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في بوروندي كما يجري إدخال التعديلات وفقا للاحتياجات من الموارد. وأوضح أن من المفيد إعداد تقرير عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإن لم يصدر تكليف بذلك. واستدرك قائلاً إن هناك مسائل ملحة أخرى، من قبيل إكمال إجراءات تمويل عدد من البعثات وإعداد ميزانيات كل البعثات للسنة المقبلة، صرفت الاهتمام عن إعداد التقرير المطلوب. وأضاف أن تقرير الاستعراض العام يمثل الإطار الملائم للمناقشة ولتقديم المقترحات وأن مكتبه يتوقع أن يعود إلى هذا الترتيب في الدورة الستين للجمعية العامة.

٩٩ - وأضاف أن الوثيقة غير الرسمية المطلوبة بشأن تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستكون متاحة خلال المشاورات غير الرسمية. وأوضح أن التمويل سيحدده مدى إقرار الولاية التي يضعها مجلس الأمن بأن هذه البرامج أساسية لنجاح البعثة. وإذا لم تتوفر أية أموال من مصادر خارجة عن الميزانية، فسيكون من اللازم إيراد البرامج لأغراض قسمة التكاليف.

١٠٠ - وفيما يتعلق بقضية الاستغلال والاعتداء الجنسيين المعقدة، قال إن الإدارة تتحرك على مراحل. وهناك اعتمادات مخصصة للوحدات المعنية بسلوك الأفراد في ميزانيات الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويجري العمل أيضا من أجل إنشاء قدرة مستقلة في مجال التحقيق داخل المنظمة. ويرد ذكر بعض الاحتياجات الأولية لمكتب خدمات الرقابة

داخل مناطق الصراع تمكن المجتمعات المحلية من تقرير مستقبلها.

٩٦ - السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية): قال إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنشئت رداً على احتلال مرتفعات الجولان من قبل إسرائيل التي تواصل تحدي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الداعية إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية. وبالتالي ينبغي أن تقع مسؤولية تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على القوة المحتلة والمعتمدة وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع.

٩٧ - وأردف قائلاً إن وفد بلده يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترح الأمين العام بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأضاف أن الوفد يكرر تأكيد أهمية زيادة الحوار بين كل الشركاء في حفظ السلام. وقال إن حكومة بلده ما انفكت تقدم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كل ما يلزم من الدعم وتتمن العمل الذي تقوم به القوة وكذا مكتب قائد القوة. وهي ترحب بالتعاون بين الأطراف المعنية وكذلك بين الوفد السوري وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب المراقب المالي. واختتم حديثه بالإعراب عن تقدير وفد بلده للبلدان التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٩٨ - السيد ساش (المراقب المالي): قال إن مكتبه سينظر في التوصيات الهامة الواردة في تقارير اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات من أجل تعزيز النهج الذي يتبعه إزاء مسائل تمويل حفظ السلام. وأضاف أن العديد من الوفود أعربت عن أسفها لعدم وجود تقرير عن الهيكل الإداري. واستدرك قائلاً إن التزايد المفاجئ لعمليات حفظ السلام منذ سنة ٢٠٠٣ جعل من المستحيل تخصيص وقت لإعداد مثل ذلك التقرير. ومع ذلك، يتواصل بذل الجهود داخل إدارة عمليات حفظ السلام لوضع الأسس لإجراء استعراض لهماكل إدارة عمليات حفظ السلام. وأضاف أن

الوفود، أن مدير شعبة الخدمات الطبية سيضطلع قريباً بمهمة في غرب أفريقيا لتقييم الدعم النفساني والنفسي المقدم للوحدات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتدابير التي يجري اتخاذها لمكافحة تفشي حمى لاسا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقال إن تقليص حجم هذه البعثة الأخيرة يدار بطريقة تضمن الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين لكي تكون البعثة مؤهلة للاضطلاع بولايتها. وأحاط علماً بتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات وأعرب عن تطلعه للعمل مع الدول الأعضاء من أجل إحراز مزيد من التقدم في تعزيز تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٠٤ - السيد النجار (مصر): قال إن ثمة حاجة إلى استعراض توقيت نظر اللجنة في ميزانيات حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق بمناقشتها للميزانية العادية. وأضاف في هذا الصدد، أن من اللازم أن تؤخذ في الاعتبار ليس فقط مدى جاهزية التقارير ذات الصلة بالموضوع، وإنما كذلك مدى استعداد الوفود للنظر فيها. فهذه مسألة ملحة، بما أنه يقع على اللجنة، بوصفها اللجنة الرئيسية من لجان الجمعية العامة المسؤولة عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، واجب التدقيق الملائم في ميزانيات حفظ السلام. وفي نفس الوقت، ليس من الممكن عملياً أن تنظر اللجنة في كل ميزانية من ميزانيات حفظ السلام على حدة وبشكل متعمق. ولذلك يجب عليها أن تقدم للأمانة العامة مبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة تعتمد في إعداد تلك الميزانيات. كذلك، يجب عليها أن تفكر ملياً في مسائل السياسة العامة في إطار نظرها في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الداخلية في مقترحات حساب الدعم المعروضة على اللجنة. وسيكون العمل مكلفاً ومتشعباً وسيناقش في الدورة الستين للجمعية العامة ضمن السياق الأوسع لاحتياجات المكتب.

١٠١ - وبخصوص مسألة حساب الدعم، قال إنه لم يتسن، نظراً للضغط الذي عرفته الأمانة العامة، توسيع العمليات الميدانية بشكل كبير، من دون زيادة معادلة للقدر في المقر. وأضاف أن الأداة لمثل هذه الزيادة هي حساب الدعم، وهذا لا ينطبق على إدارة عمليات حفظ السلام فحسب وإنما كذلك على الإدارات الأخرى التي تقدم خدمات لحفظ السلام. ومضى قائلاً إن بعض الوفود اقترحت استعراض المسألة في سياق الموازنة بين اعتمادات الميزانية العادية واعتمادات حساب الدعم المخصصة للإدارة. وأشار إلى أن مسألة إضافة موارد في إطار الميزانية العادية أو حساب الدعم نوقشت بإسهاب من قبل الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وإلى أن اللجنة قررت العمل في إطار حساب الدعم.

١٠٢ - وفي ما يتعلق بموضوع البعثات المتكاملة، قال إنه وجّهت دعوات من أجل الموازنة بين الترتيبات القائمة من أجل ركن الشؤون الإنسانية وتمويل نواب الممثلين الخاصين للشؤون الإنسانية الذين يمولهم عادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن النهج المعتمد تحكّمه الولايات الأوسع التي تلقتها اللجنة من مجلس الأمن. وقد أدى إدراك مجلس الأمن لكون أنشطة بناء السلام تتطلب نهجاً واسعاً إلى تعزيز البعثات المتكاملة.

١٠٣ - وانتقل إلى الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بفرادى بعثات حفظ السلام فقال إن المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة لموظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنتدبين لأداء مهام مؤقتة خارج القوة تتحملها البعثات التي انتدبوا إليها. وأضاف، بخصوص المسائل الطبية التي أثارها